التنمية البشرية في العراق: الواقع والتحديات في ضوء توجهات الاستدامة

أ.م.د. إسراء علاء الدين نوري
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
dr.israaallaa@yahoo.com
009647502690684

المستخلص :

إن موضوع التنمية المستدامة في الوقت الحاضر من أهم المواضيع التي تشغل بال المجتمعات في أي جزء من العالم، فتأخر جهود التنمية وعدم الاهتمام بالافراد لا يؤثر عليهم فقط، وانما يؤثر على مسيرة مجتمع باكمله ويعيق تقدمه، فنجاح اي مجتمع وتطوره يعتمد على تطوير الفرد من جميع النواحي (الصحية، التعليمية، المعاشية)، فالاهتمام بهذه الجوانب يشكل جزءاً مهماً في خطط التنمية المستدامة لأي بلد. إذ تعد التنمية عملية مركبة فهي محصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، والتي تحدث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة، وقد توسع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، ليصبح جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة، فالتنمية المستدامة عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها، مثلما تدعو الى حماية الخيارات الانسانية لاجيال المستقبل والاجيال الحاضرة وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب، يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات، فالتنمية المستدامة تجمع بين القدرة وتنميتها واستعمالها، وتتجاوز المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الاساسية والموارد البشرية ... الخ.

المقدمة

إن موضوع التنمية المستدامة في الوقت الحاضر من أهم المواضيع التي تشغل بال المجتمعات في أي جزء من العالم، فتأخر جهود التنمية وعدم الاهتمام بالافراد لا يؤثر عليهم فقط، وانما يؤثر على مسيرة مجتمع باكمله ويعيق تقدمه، فنجاح اي مجتمع وتطوره يعتمد على تطوير الفرد من جميع النواحي (الصحية، التعليمية، المعاشية)، فالاهتمام بهذه الجوانب يشكل جزءاً مهماً في خطط التنمية المستدامة لأي بلد .إذ تعد التنمية عملية مركبة فهي محصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، والتي تحدث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة، وقد توسع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، ليصبح جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة، فالتنمية المستدامة عبارة عن عملية تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية وجعلهم هدفها وموضوعها، مثلما تدعو الى حماية الخيارات الانسانية لاجيال المستقبل والاجيال الحاضرة وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب، يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات، فالتنمية المستدامة تجمع بين القدرة وتنميتها واستعمالها، وتتجاوز المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الاساسية والموارد البشرية ... الخ.

اهمية البحث: ان تطور التنمية هو الاساس الذي ينبى عليه المجتمع بشكل صحيح فتحقيق معدلات نمو مرتفعة في بقية القطاعات لا يتحقق الا بوجود تنمية بشرية ناجحة. واهمية البحث تتمثل في تحديد اهم مؤشرات التنمية من خلال قياس مؤشرات التنمية في العراق ومعرفة مستواها لغرض

الارتقاء بالمستوى الصحي والتعليمي ومستوى الدخل والعمل على توزيع الثروة بشكل عادل ومعالجة المخاطر المختلفة.

اشكالية البحث: تكمن في تحديد الظروف والمشاكل المحيطة بجوانب التنمية بالاضافة الى تسليط الضوء على مختلف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخطيرة والتي حدت من التحسن في مقاييس التنمية المختلفة وليس البشرية فحسب، على الرغم من التخصيصات المالية الكبيرة في الموازنات الهائلة التي يقرها البرلمان العراقي سنوياً.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحديد المشاكل والمعوقات الاساسية التي تواجه التنمية في العراق ومحاولة ايجاد العلاجات المناسبة بما يتوافق الامكانات والظروف المتاحة في البلد، إذ يهدف البحث الى التركيز على واقع التنمية في العراق من خلال (الصحة، التعليم، مستوى الدخل)، بما يساهم في رفع مستوى التنمية بما يتناسب مع حجم الامكانات الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي يمتلكها العراق.

فرضية البحث: ان العراق يشهد تراجعاً في مقاييس التنمية المستدامة، وهذا التراجع بمختلف مقاييسه له تداعيات خطيرة على بروز العديد من الظواهر كالبطالة والفقر والحرمان والرشوة والتزوير والارهاب .. الخ. وان استمرار هذا التراجع في مؤشرات التنمية المستدامة يعني عدم القدرة على احداث طفرة نوعية في المجتمع العراقي في الامد القريب.

هيكلية البحث: يتضمن البحث بالاضافة الى المقدمة والخاتمة يتضمن عدة محاور، هي:

المحور الاول/ ماهية التنمية المستدامة وعناصرها ومؤشراتها

المحور الثاني/ واقع التنمية المستدامة في العراق

المحور الثالث/ سياسات واستراتجيات تحديث وتطوير التنمية المستدامة في العراق

المحور الاول: ماهية التنمية المستدامة وعناصرها ومؤشراتها

يراد بـ (التنمية المستدامة) تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلاً، وتوفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة، فهي التنمية المتوافقة مع البيئة.

والتنمية المستدامة هي ((التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها ... وذلك بأن يترك الجيل الحاضر للاجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثه أو أفضل منه)) (لاتوش، ٢٠٠٧: ٥١) .

ويعرفها البرنامج الانمائي للامم المتحدة التنمية المستدامة في تقرير ١٩٩٤ بـ ((انها تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة وهي تعطي اولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي واعادة توليد البيئة وهي توازن بين الاعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متنوعة وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة)) (الامم المتحدة، ١٩٩٥: ٢).

وهي ((التنمية الشاملة للموارد البيئية والتي تعمل على تحسين مستوى الجماعة صحياً وتعليمياً واجتماعياً ونفسياً بهدف تحقيق النمو الكامل للانسان من خلال تفجير الطاقات الكامنة وتوظيفها لكي يكون عنصراً نافعاً منتجاً يسهم في خطط التنمية في الدولة ويكون قادراً على مواجهة التحديات والتعامل مع مفردات العصر)) (العجمي، ٢٠١٠: ٢١٧).

وعرف مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الارض) في ريودي جانيرو في البرازيل عام ١٩٩٢، التنمية المستدامة بـ ((ضرورة انجاز الحق في التنمية .. اذ تحقق على نحو متساوي كلاً من الحاجات التنموية والبيئة للاجيال الحاضرة والمستقبلية)) (الامم المتحدة، ٢٠٠٢: ٢١) .

وهي ((توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي بتلبية حاجات الاجيال الحالية باعدل طرق ممكنة دون الاقرار بحاجات الاجيال اللاحقة)) (الامم المتحدة، ٢٠٠٣: ١٥٠).

وتعرف التنمية المستدامة هي ((نهضة حضارية شاملة تقتضي القضاء على انماط التبعية وتنهض بقيام علاقات جديدة تقوم على اساس المصالح التنموية التي تعنيها وتهدف الى تغير بنائي اجتماعي – اقتصادي – سياسي وتقوم على تعبئة الامكانات البشرية وتوظيفها التوظيف الصحيح لتحقيق اعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية)) (الطراح، وسنو، ٢٠٠٤: ١٧٩).

إن مفهوم التنمية البشرية يتضمن ثلاثة عناصر رئيسة، هي: (الكناني، وصبري، ٢٠٠٦: ١٥)

– تنمية الانسان، اي تعزيز القدرات الانسانية لكي يتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة.

– التنمية من اجل الانسان، اي توفير الفرص لكل الناس للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي.

– التنمية بالانسان، بمعنى توفير الفرصة لجميع اعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم.

وان فحوى وجوهر التنمية المستدامة، هي: (العبيدي، ٢٠٠٦: ٨١)

– عملية توسيع الخيارات الانسانية المتاحة امام البشر.

– تنمية لا تولد نمواً اقتصادياً حسب، بل وتعمل على توزيع منافعه بشكل متساو.

– تعمل على اعادة بناء البيئة بدلاً من تدميرها.

– تؤهل البشر بدلاً من ان تهمشهم.

– انها تعطي الأولية للفقراء، لخلق فرص العمل، وتنمية لصالح النساء والاطفال.

وتتضمن التنمية البشرية عدة ابعاد، منها: (محمد، ٢٠١١، ١١٤ – ١١٥)

– التمكين، اي قيام الناس بتطوير انفسهم بواسطة امكاناتهم بوصفهم افراداً واعضاء في مجتمعهم.

– الانصاف، يؤكد هذا المفهوم الانصاف في بناء القدرات واتاحة الفرص المتكافئة للجميع.

– الاستدامة، وتعني توفير حاجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الاجيال القادمة على التحرر من الفقر.

– الانتاجية، وتشمل النمو الاقتصادي والتطور المضطرد في انتاج الثروات وتحسين الانتاجية، مع تحقيق تنمية بشرية من خلال الاستثمار في التعليم والصحة وتوزيع اكثر عدالة للدخول والاصول الانتاجية الاخرى وخلق فرص عمل بشكل مستمر وتأمين الخدمات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي بالتلازم مع التمكين وتقوية قدراتهم.

أما خصائص التنمية المستدامة، فهي: (هاشم، ٢٠١١: ٢٤٩)

– الاستمرارية، وهو ما يتطلبه توليد دخل مرتفع يمكن استثمار جزء منه بما يمكننا من اجراء الاحلال والتجديد والصيانة للموارد.

– تنظيم استخدام الموارد الطبيعية، وتشمل الموارد المتجددة وغير المتجددة بما يضمن مصلحة الاجيال القادمة.

– تحقيق التوازن البيئي، والمعيار الضابط للتنمية المستدامة اي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وانتاج الثروات المتجددة، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

أما مبادئ التنمية البشرية، فهي: (الامم المتحدة، ٢٠٠٢: ٤٢)

- الاستخدام الرشيد لموارد لبيئة الناضبة والتوقف عن هدرها في اسراف لا مبرر له لموارد لن تعوض والاستثمار في تأمين موارد بديلة.
- الالتزام في استهلاك الموارد المتجددة وبقدرة هذه الموارد على تجديد نفسها حيث لا تفنى مع مرور الزمن.
- الالتزام بقدرة البيئة على التعامل المأمون مع ما تلقيه فيها من نفايات وملوثات.

أما مؤشرات التنمية المستدامة، فهي: (خليل، ٢٠١٠: ١٨٥ – ١٨٦)

١) المؤشرات الاقتصادية، وتتمثل في:
- نصيب الفرد من الناتج المحلي والاجمالي.
- الاستثمار الاجمالي الثابت كنسبة مئوية الى الناتج.
- صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من واردات السلع والخدمات.
- نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية.
- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.
- صافي المساعدات الانمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي.

٢) المؤشرات الاجتماعية، وهي :
- البطالة.
- العمر المتوقع.
- معدل النمو السكاني.

٣) المؤشرات البيئية، وهي:
- التصحر.
- تلوث الهواء.
- تلوث المياه.
- تلوث التربة.
- البيئة الحضرية.
- التنوع البيولوجي.

٤) المؤشرات المؤسسية، وهي:
- الحصول على المعلوماتية بالوسائل الالكترونية.
- العلم والتكنولوجيا وتشمل العلماء في مجال البحث والتطوير.

المحور الثاني: واقع التنمية المستدامة في العراق

بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت التنمية ووضع خطط استراتيجية للتنمية المستدامة ضرورة ملحة للخروج من مأزق الارتجالية والتخبط في صنع القرار، وان التخطيط العقلاني لأي توجه تنموي في العراق يجب ان يبدء من الدراسة المسبقة والمعمقة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لهذا البلد، كما يتطلب النظر الى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية، وقدرة ذلك التخطيط على معالجة النقاط الجوهرية في ظل التعقيدات السائدة والمحيطة.

أولاً/ مؤشر التعليم: يعد التعليم احد عناصر التنمية المستدامة ومن اهم ركائز بناء مجتمع المعرفة، وهو الوسيلة الفعالة لمحاربة الفقر والتطرق والحد من الازمات الاجتماعية والاضطرابات السياسية وتأمين الاستقرار (المكصوصي، ٢٠١٤: ٢٥٠). إذ نص الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بشكل صريح على حق العراقيين للحصول على التعليم وعلى الزاميته، ووجوب القضاء على الامية وتشجع الدولة البحث العلمي للاغراض السلمية، بما يخدم الانسانية (الدستور العراقي، ٢٠٠٥)، فقد واجهت الحكومات المتعاقبة بعد عام ٢٠٠٣ تحديات كبيرة في قطاع التعليم كان عليها معالجتها، ولكن هذه المهمة لم تكن باليسيرة، بسبب عدم توافر الظروف الامنية المناسبة والاراردة السياسية، التي ادت الى غياب رؤية وطنية لمستقبل التعليم وتحديد الاهداف الاستراتيجية الواضحة تتفق عليها كافة القوى السياسية، وتقود الى بناء استراتيجية وطنية مرتبطة بتوقيتات زمنية لتحقيق هذه الاهداف (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١٣: ٣٧٥).

وقد أدى غياب الرؤية واستمرار حالة عدم التوافق السياسي الى صعوبة التوصل الى اتفاق وطني حول طبيعة المناهج التعليمية، إذ تعاني من ضعف في مواكبتها للتقدم والتطور العلمي التكنولوجي، وباتت بحاجة الى التطوير والتغيير لمختلف المراحل الدراسية على ان يتم في اطار التنمية البشرية وبما يتناسب مع الاهداف التنموية ومتطلبات سوق العمل (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١٣: ٣٧٦).

وتواجه المنظومة التربوية والتعليمية تحدياً اساسياً فيما يتعلق بمخرجات وزارة التربية التي تكون مدخلات لمؤسسات وزارة التعليم العالي، وينقسم هذا التحدي الى الجانب الكمي لاعداد الطلبة الذي يفوق بصورة كبيرة للطاقة الاستيعابية للجامعات والمعاهد العراقية والجانب النوعي، إذ زادت نسبة التخصصات الانسانية اكثر من الاختصاصات العلمية، وهذا الامر يشكل تحدياً اساسياً يحتاج الى معالجة جذرية، إذ أن هناك دلائل على ان سوق العمل العراقي يحتاج الى مهن هندسية وفنية اكثر من احتياجه الى الانسانيات، ويتطلب ذلك اجراء دراسات اعمق لحاجة سوق العمل في العراق من التخصصات المختلفة والعمل على توجيه سياسة القبول في المستويات والتخصصات التعليمية باتجاه حالة السوق ولاسيما التعليم المهني والتقني (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، ٢٠١٢: ١١ – ١٣).

وابرز ما تعاني منه مؤسساتنا العلمية يتمثل في غياب الاطار المؤسسي للبحث العلمي في العراق، إذ لا يوجد تشكيل متخصص بالبحث العلمي مثل (تجربة مجلس البحث العلمي في العراق سابقاً)، فضلاً عن قلة المبالغ المخصصة والمعروفة على البحث العلمي من الموازنة التشغيلية والاستثمارية التي لا تكفي للقيام بمختلف انشطة البحث العلمي، إذ لا يزال المعدل العام للبحث العلمي منخفضاً جداً لا يتجاوز بحثاً واحد لكل تدريسي سنوياً، فضلاً عن عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية لباحثين عراقيين قليل جداً (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، ٢٠١٢: ٣٢).

ويمتاز الانفاق العام في قطاع التربية والتعليم العالي، بنقص التمويل الكافي لتوفير الخدمات الاجتماعية، لاسيما التعليم والذي ادى بدوره الى تدهور مستويات التنمية البشرية المستدامة، لقد ادى فقدان الامن والاستقرار في العراق الى تغير في توجهات السياسات الحكومية بموجب ما فرضته اولوية الاشعارات الامنية، وهذا ما استوجب تخصصات مالية كبيرة على حساب التعليم، فضلاً عن تفشي الفساد الاداري المصاحب لمعظم الخطط التنموية، وهذا ما يبدو واضحاً من نسبة النفقات العامة المخصصة لتمويل وزارتي التربية والتعليم من الميزانية العامة للدولة (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١٣: ٣٧٧ – ٣٧٨).

ثانياً/ مؤشر الصحة: جاء في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ ان لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعني الدولة بالصحة العامة، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف انواع المستشفيات والمؤسسات الصحية، ويشمل النظام الصحي في العراق كل المؤسسات الوقائية والعلاجية، بما في ذلك مراكز الصحة الانجابية والمستوصفات المدرسية والمراكز الصحية الثابتة

والمتنقلة والمختبرات ومصانع الادوية وغيرها، مما له علاقة مباشرة بصحة المواطن. فالوضع الصحي للسكان تدهور بشكل خطير، ويشير مسح احوال المعيشة ٢٠٠٤ ان ترتيب العراق يأتي متدنياً، مقارنة مع دول الشرق الاوسط الاخرى، فيما يتعلق بالاهداف الانمائية للألفية الصادرة عن الامم المتحدة، كما نجد تدهوراً خطيراً في هذه المؤشرات، إذ واجه العراق مخاطر صحية جسيمة بسبب الحروب والحصار وتراجع القدرات البشرية والتمويلية والفنية للقطاع الصحي وبسبب التدهور البيئي ودمار البنية التحتية الى جانب تراجع الامكانيات الاقتصادية للمواطن، مما ادى الى ارتفاع معدلات الوفيات وتردي الخدمات الصحية وتعاظم العبء النفسي والمادي على المواطنين، وان تردي النظام الصحي العراقي كنتيجة للأوضاع التي عاشها البلد في العقود الماضية، ادى الى عجز المؤسسات الصحية عن الإيفاء بمتطلبات العلاج والرعاية الصحية اللازمة للمواطن وتقلص الخدمات الصحية المجانية الى بعض العناوين البسيطة التي لا تتجاوز حدود الطوارئ او الحالات الاعتيادية مع خدمات بسيطة وبدائية للكوادر العاملة في المستشفيات والمراكز الصحية، الامر الذي يهدم صميم عملية التنمية والبناء التي يشكل الانسان جوهرها وهدفها ووسيلتها بالمحصلة النهائية، ويفتقر النظام الصحي الى آلية لتقييم اداء المؤسسات الصحية وللمساءلة الداخلية والخارجية التي هي من الشروط الاساس للاحتفاظ بمستوى لائق من الخدمات الصحية وليس من الممكن رفع كفاءة العاملين من دون تطبيق هذه الانظمة في المستشفيات وفي مراكز الرعاية الصحية الاولية (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١٣: ٣٢٦).

اثرت الاوضاع السياسية وتشكيل الحكومات المؤقتة والانتقالية، السريعة التغيير على اداء وزارة الصحة، إذ اعتمدت معايير لا تستند الى المهنة والخبرة والمستوى في تعيين المسؤولين للمواقع الادارية من الدرجات الوظيفية العليا، مما ادى الى تراجع واضعاف الكفاءة في اداء المشاريع والخدمات الصحية، وباتت الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين ضعيفة ومتدنية، فضلاً عن ان النظام الصحي اعتمد تاريخياً على المركزية الشديدة مع اعطاء القليل من الصلاحيات لإدارات دوائر الصحة في المحافظات وتميز هذا النظام بتركيزه على الطب العلاجي والمستشفيات مع اهمال التركيو على التنمية الصحية المستدامة، وادى ذلك الى اهمال الطب الوقائي الى ما تقدمه الرعاية الصحية الادنى منمن جانب واهمال عوامل الخطورة للامراض غير الانتقالية والمزمنة التي تتعرض لها مجموعات واسعة من السكاتن من جانب اخر، ولقد ادى تطبيق اللامركزية في مجال الصحة بعد عام ٢٠٠٣ بشكل عشوائي وكأمر واقع غير مخطط له الى اضطراب في ادارة الصحة، كما تفاقم العجز في الواقع الصحي جراء النقص الحاد في الموارد البشرية وعدم العدالة في توزيعها بكثافة اكبر في المناطق الحضرية منها في المناطق الريفية، مما ادى الى تحديد فرص سكنة الارياف في الحصول على خدمات صحية ملائمة، كما اثر تدعي البنى التحتية لمباني المؤسسات الصحية وتراجع انظمة الترصد والمراقبة لكفاءة تقديم الخدمات، مما ادى الى تراجع نوعية وجودة الخدمات المقدمة، وان التغيير عام ٢٠٠٣ حجم كثير من الخدمات الطبية التي يقدمها النظام الصحي وقد حاول القطاع الخاص سد النقص الحاصل في القطاع العام عبر المستشفيات الاهلية والعيادات الخاصة، الا ان الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص ظلت على بساطتها غير متاحة لجميع شرائح المجتمع الفقيرة اصلاً وغير القادرة على الايفاء باحتياجاتها الصحية بنفسها، فضلاً عن استغلال بعض موظفي القطاع العام مراكزهم لدفع المرضى نحو العيادات الخاصة بهم، وعلى الرغم من ان الدولة لا تزال تقدم هذه الخدمات المجانية، الا انها قد تقلصت الى حدها الادنى واهمال هذا الجانب المهم سوف يؤدي الى حالة من عدم الرضا العام على الدولة حينما تحرم الشريحة الاوسع من المجتمع من الحصول على الخدمات الطبية التي تعد مقياساً مهماً لمؤشرات التنمية الدولية، فضلاً عن ذلك فلا يوجد في العراق نظام التأمين الصحي لحماية المواطنين من الانفاق الخاص على الخدمات الصحية. (المعموري، ٢٠١٥: ٢٦٦ والسعودي، ٢٠١٣: ٢٢١).

ويعد استمرار الوضع الامني المتدهور في العراق من اهم التحديات التي تواجهها كافة القطاعات وبضمنها القطاع الصحي، ولكن انعكاساته على القطاع الصحي مركبة لان سلبيات بعض القطاعات الاخرى تنعكس ايضاً بشكل مباشر او غير مباشر على القطاع الصحي، فأن توفير الخدمات الصحية بشكل فعال يتطلب التخطيط والتنسيق التام ومع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة مثل وزارة البلديات والكهرباء والتخطيط والبيئة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي وامانة بغداد والحكومات المحلية، الا ان استمرار الصراع السياسي بين الاحزاب المختلفة وتوزيع الوزارات والمناصب العليا الاخرى بحسب الانتماء الحزبي جعل مثل هذا التنسيق صعب المنال وهناك نقص كبير في الملاكات الطبية المتخصصة واستمرار هجرة هذه الملاكات الى الخارج لأسباب تتعلق بمجملها بالوضع الامني غير المستقر والتي تشكل عامل طرد لذوي الاختصاصات المهمة التي يسهل عليها الحصول على فرص العل خارج العراق اذ امتدت الهجرة لتشمل حتى الاطباء حديثي التخرج الذي اضطر بعضهم للعمل بوظائف بعيدة عن مهنة الطب وهذه خسارة كبيرة في الكوادر الطبية التي انفقت الدولة مبالغ كبيرة من اجل تأهيلهم المهني. (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١٣: ٣٦٥) .

ثالثاً/ مؤشر الدخل: يصعب تقدير الخراب المتراكم بفعل الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣ او تجاوزه الا في الاجل الطويل، ولم يقتصر ذلك الخراب بالدمار الذي لحق الجوانب الاقتصادية والمالية والديون والفقر، بل شمل الجوانب البشرية والاجتماعية، فهي تركة ثقيلة تحتاج تحتاج الى السياسات التنموية الكفيلة للتخلص من تلك الاثار، مما يزيد الامر صعوبة فأن الدولة قد انهارت وجرى التدمير الذي لم يقتصر على الاعمال الحربية فحسب، وانما التدمير المتعمد وظهور آفة الارهاب وتفشي الفساد، وظهور ممارسات لم تكن مألوفة في المجتمع العراقي من اعمال السلب والنهب والتهجير الطائفي والعنف، إذ تميزت المرحلة التي تلت التغيير في نيسان ٢٠٠٣ بانعدام قدرة مؤسسات الدولة على مزاولة عملها بشكل طبيعي وضعف السلطة الجديدة وعدم فاعلية اجهزتها الامنية، مما فسح المجال امام المجاميع الارهابية المسلحة لزيادة الفوضى في البلاد، اذ تسببت حالة عدم الاستقرار في الجانب الامني في العراق بسبب ما يسوده من موجات عنف داخلي وتفجيرات تعثر جهود التنمية، مما اثر على الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يؤثر في معدلات الفقر في العراق (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠٠٨: ٢٧٣ و الياسري، ٢٠١٠: ١٠٣ – ١٠٤).

ويعاني الاقتصاد العراقي من الاقتصاد وحيد الجانب وتشكل سياسة التنويع الاقتصادي احد اهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل عملية التنويع الاقتصادي تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً نتيجة لاعتمادها الكبير على النفط (وهو سلعة ماضبة) ليس فقط في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، بل وايضاً في تأمين موارد الدولة، وفي الصادرات على سواء مما يعرضه للتقلبات الشديدة تبعاً لتقلبات اسعار النفط والطلب عليه في السوق العمالية، وان اعتماد الاقتصاد العراقي على سلعة واحدة ناضبة ترتبط اسعارها وكميات انتاجها وارتباطاً كبيراً بالسوق العالمية يجعل الدولة غير قادرة على التحكم في عوامل التنمية الداخلية ويعرضها لتقلبات كبيرة ومن هنا فأن التحدي الذي يكمن في تطوير مساهمة قطاعات الانتاج المادي المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي وتقليل الاعتماد شبه المطلق على القطاع النفطي، إذ أن نشاط وتصدير النفط الخام غير المستدام يهيمن على تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وان النشاطات المستدامة كالزراعة والصناعة التحويلية بصورة اساس هي في انخفاض بمقدار مساهمتها واهميتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، وبالتالي فهي غير قادرة على توفير فوائض اقتصادية من اجل الاستثمار. (الجواريني، ٢٠١٥: ١٩١ – ١٩٢ و الفتلاوي، والزبيدي، ٢٠١٥: ١٤٩ – ١٥١).

ويتمثل النمو الاقتصادي بإيجاد اسس قوية في الاقتصاد ويتميز بوفرة كبيرة من الموارد الطبيعية كـ (النفط والغاز) ويتطلب وجود اقتصاد متنوع من اجل معالجة ظاهرة الاقتصاد الريعي التي تحدث عندما يؤدي استغلال مصدر طبيعي مثل النفط الى التأثير سلباً على القطاعات

الانتاجية، وهذا يحدث عندما تؤدي الصادرات النفطية الى رفع قيمة العملة المحلية، والتي تؤدي الى اضعاف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، وهذا يتسبب في زيادة الاستيرادات وتخفيض الصادرات من المنتجات المعتمدة على مصادر غير طبيعية، فأن التصحيح الهيكلي للاقتصاد العراقي نحو اقتصاد متنوع ذو قاعدة انتاجية واسعة، لاسيما في قطاعي الصناعة والزراعة والخدمات يمكن ان تخفف من تأثير التقلبات النفطية عليه، كما ان السياحة يمكن ان توفر امكانيات كبيرة لتوليد الدخول ولاسيما السياحة الدينية والاثرية، وان تنويع الاقتصاد يمكنه من امتصاص البطالة التي تعد من المشكلات الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي حالياً، فالقطاع النفطي يتصف بكثافة رأس المال وضخامة توليد القيم المضافة، إلا أنه لا يساهم بتشغيل العمالة، الا بنسب متدنية جداً، وعليه فأن قطاعي الزراعة والسياحة والخدمات بشكل عام التي تتميز بكثافة العمل يمكن ان يساهما في خلق فرص عمل كبيرة، إذ تعد البطالة واحدة من اخطر انواع المشاكل التي يواجهها العراق الآن، ان لن تكن اخطرها ولا يمكن ذلك في أن ارتفاع عدد العاطلين عن العمل يمثل هدراً في عنصر العمل البشري مع ما ينتج عنه من خسائر اقتصادية فحسب، بل من النتائج الاجتماعية الخطيرة التي ترافق حالة البطالة، ولاسيما الشباب، إذ تعد لبطالة البينة الخصبة والمؤتية لنمو الجريمة والتطرف واعمال العنف، فضلاً عن ان ارتفاع البطالة يعني انعدام امكانية الحصول على الدخل مع ما يترتب على ذلك من خفض مستوى المعيشة ونمو عدد من يقعون تحت خط الفقر (الياسري، مصدر سابق: ٩٣ و العنبكي، ٢٠١٣: ٧٣ – ٧٤)، وان تزايد دور المركزية والقطاع العام وهيمنته على النشاط الاقتصادي الخاص، ساهم في تدني الكفاءة وضعف دور القطاع الخاص في عملية التنمية وضيق في تنوع القاعدة الانتاجية، إذ انحسر دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والنشاطات الوسيطة والتجارية واعتماده على الاعانات التي تقدمها الدولة في مجال الاعفاءات الضريبية والكمركية وفي مجال تزويده بمختلف مصادر الطاقة، وان الهجمات الاجرامية العشوائية، فبدت الانشطة الاقتصادية الاعتيادية لعامة الناس ولكن وليس اقل اهمية كان تطبيق استراتيجية وسياسات اقتصادية غير مناسبة وراء فشل ايضاً، فالمؤسسات الحكومية قد فشلت في ادارة تعبئة وتخصيص الموارد الوفيرة وخاصة الايرادات النفطية وفي تشجيع القطاع الخاص الوطني من خلال تحسين المناخ الاستثماري (التقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١١: ٣٠٧ وعبد المنعم، ٢٠٠٩: ١٧٢ و الجواريني، مصدر سابق: ١٩٦).

إضافة لذلك، ان الدول التي تمر بتغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية يضرب فيها الفساد بقوة طالما ان الاولوية تكون لتحقيق الاستقرار السياسي والامني، لأن هذه المرحلة تترك فراغات ادارية وقانونية ودستورية تساعد على اضعاف وتعطيل الآليات الخاصة بمكافحة الفساد، كما يوفر تحكم الدولة ولاسيما النخب السياسية بالموارد الاقتصادية فرصاً لحصول تجاوزات غير مشروعة، يتم استغلالها لصالح النفع الشخصي، فالسياسات الاقتصادية التي حاولت ان تتبناها الحكومات العراقية المتعاقبة لم تضع حداً وحلولاً جذرية لهذه المشكلة، الامر الذي يعني في النهاية زيادة معدلات الهدر في الموارد المادية والبشرية في العراق (القاضي، ٢٠٠٦: ١٧٢ و هاشم، ٢٠١١: ٢٦٢).

فضلاً عن ذلك، فنجد ان التناحر المذهبي والمحاصصة الفئوية والطائفية والعرقية، تؤدي ليس فقط الى تعطيل اصدار قوانين مهمة، وانما ايضاً الى شل عمل الحكومة التي تشارك في تشكيلها الكتل المتناحرة ذاتها، فهي مسؤولة تضامنياً في تشكيلها الكتل المتناحرة ذاتها، فهي مسؤولة تضامنياً عن نجاح وفشل الحكومة، ولكن سلوك حدة الكتل هو المشاركة مع المعارضة، ولكن مع التنصل من تحمل المسؤولية التضامنية في ادارة دفة الحكم، ومن ضمن هذا التناحر التشظي في رسم سياسة تنموية لكل العراق (العضاض، ٢٠١٣).

وعلى الرغم من الامكانيات الاقتصادية الهائلة في العراق، نجد ان هناك مشكلة تتجسد بحالة الفقر والحرمان، اذ تعزز بيئة الفقر ظواهر متعددة تجعل من عمل الاطفال استراتيجية للعيش على

حساب حقوق الطفل في الدراسة والصحة، وتنطوي هذه الظاهرة على مخاطر جسيمة تشكل كلفة انسانية عالية، ولاسيما وان عدد هؤلاء قد تزايد بتأثير الاحداث التي شهدها المجتمع العراقي، ومن العوامل التي حالت دون خفض مستويات الفقر، هي عدم كفاءة السياسات الوطنية في توفير شبكة الامان الاجتماعي وعدم فاعلية سياسة المنظمات الدولية التي لم تحقق حتى الان تخفيض ملموس لمستوى الفقر، أو اي حد للاقتصاد المعتمد على النفط، وان مسؤولية التخفيض من مستوى الفقر تقع بالدرجة الاساس على عاتق الحكومة، فتتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعض اجراءات الحماية الاجتماعية التي تشمل تقديم المنح وخدمات التدريب العملة الراغبة في العمل والاعانات النقدية القائمة على تقدير دخول العائلات المستقلة، إذ يركز برنامج الاعانات النقدية على كل من كبار السن والمعاقون والعاطلون عن العمل ولا يملكون دخلاً او ذوي الدخل المحدود (الامم المتحدة، ٢٠١٤: ١٥٧ والتقرير الاستراتيجي العراقي، ٢٠١٣: ٤٨٦).

وهنالك عدة تحديات تعاني منها التنمية المستدامة اهمها: (هاشم، مصدر سابق: ٢٧٠ – ٢٧٤)

١. معضلات الواقع السياسي والامني واثار الاحتلال العسكري، لا زالت تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الاخرى، وما تعززه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل اي خطوات اصلاحية.
٢. الخلافات المتواصلة على تولي السلطة في العراق، وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيداً عن قضايا التحزب والديكتاتورية وحب الذات.
٣. عدم الاستقرار الامني في العراق، وهذا بحد ذاته يمثل احد اهم التحديات الاساسية للتنمية المستدامة.
٤. الفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها.
٥. عدم استكمال مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة.
٦. السمة الريعية التي يتسم بها الاقتصاد العراقي والمتأتية من استحواذ القطاع النفطي على الحصة الاكبر في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الاخرى، قد عمق من الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، وهذه الحقيقة تعد امراً بديهياً يعكس واقع هذا الاقتصاد حتى بالنسبة لعموم الناس من غير المختصين.
٧. انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية اضافة الى تأخر وضعف الصناعات الزراعية.
٨. الاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد، اضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد.
٩. غياب سياسة تخطيطية واضحة للاستثمارات العقلانية للموارد الاقتصادية بما فيها المائية والسياحية والمواد الخام.
١٠. هدر استخدام الكفاءات التقنية البشرية العراقية.
١١. البطالة بكل اشكالها حيث تمتلك تأثيرات واضحة على تشكيل ذهنية المواطن وبناء سلوكه السياسي والاخلاقي.
١٢. انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية في عملية التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وعدم نجاحها في القيام بأي دور يذكر بتصحيح واقع الاقتصاد العراقي.
١٣. ضعف مستوى المعيشة لأغلبية السكان وتفكك الفئات الوسطى من المجتمع وانخفاض نصيب الفرد الواحد سنوياً من الدخل القومي، حيث اكدت احدث التقارير الصادرة عن الامم المتحدة بأن اكثر من ربع سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر.

١٤. عدم وجود تبادل تجاري بين المحافظات العراقية ما يتسبب في عدم تطور الديناميكية الداخلية للاقتصاد العراقي.
١٥. ضعف التراكمات الرأسمالية وعدم التفاعل مع الاقتصاد الدولي وهبوط معدلات النمو الاقتصادي.
١٦. تخلف وضعف الحلقات الاساسية للصناعات الحديثة وبدائية الانتاج الزراعي.
١٧. عدم تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الدولة لتنمية المبادرة الشخصية في إقامة المشاريع وضعف التدريب والتأهيل للملاكات الوسطى والقيادية.
١٨. المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاجراءات والتدابير الاقتصادية القديمة الخاطئة، وما صاحبها من ظروف اقتصادية غير مواتية كانت تعصف بالاقتصاد العراقي بين الحين والاخر تمثلت بالحصار الاقتصادي، مشكلة الديون الخارجية، انهيار البنية التحتية في ظل سلسلة من الحروب المتعاقبة وكانت اخرها من اخطرها على تلك البنية.
١٩. صعوبة التنسيق بين المصالح الوطنية وقوانين منظمة التجارة العالمية، والتعامل الحذر مع سياسات التكيف الهيكلي والتحرر الاقتصادي.
٢٠. عدم كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم اعتمادها فضلاً عن التشوهات التي تنتاب السوق وعدم كفاءة قدراتها التنافسية في السوق العالمية، كانت قد ولدت في مجملها عدم كفاءة ومقدرة النمو الاقتصادي العراقي في تفعيل وتطويع متغيرات هذه السياسات الاقتصادية لتحقيق تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي.
٢١. تحتل مشكلة الفقر حيزاً واسعاً في الاقتصاد العراقي نتيجة الاخفاق في اشباع الحاجات الاساسية لغالبية السكان، خصوصاً وان هذه الحاجات اصبحت قابلة للزيادة وخاضعة للتطور مع تطور الحياة الاجتماعية متطلباتها المعاصرة.
٢٢. التدهور المستمر في كافة القطاعات الاقتصادية وخاصة القطاع الزراعي والانتاج الغذائي وما نتج عنه من اضرار اقتصادية انعكست سلباً على الموارد البيئية.
٢٣. تنامي التحديات البيئية المتعلقة بمشكلة التصحر، ومشكلة ندرة المياه وما تمخض عنها من مضار تمس ديمومة الحياة البشرية.
٢٤. عدم توفر السكن الملائم صحياً بغالبية العوائل الفقيرة وظهور الوحدات السكنية العشوائية.
٢٥. تردي الكثير من الخدمات بما فيها خدمات الصرف الصحي وما نجم عنها من مخاطر التلوث البيئي.
٢٦. مخلفات الحروب المتعاقبة والصناعة وما نجم عنها من مخاطر لا تقل عن سابقتها بل اخطر منها بكثير.
٢٧. تردي خدمة توليد الطاقة الكهربائية منذ امد بعيد دون محاولة ايجاد الحلول الملائمة، الامر الذي تمخض عنه مشاكل لا تعد ولا تحصى، خصوصاً وان هذه الخدمة قد ترتب على ترديها ترد ياً اكبر في مفاصل الحياة اليومية للمجتمع العراقي.
٢٨. عدم وجود سياسة متكاملة في مسألة البعثات الدراسية، الى جانب عدم ارتباطها بشكل اساسي بالحاجات المحلية الفعلية للبلد.
٢٩. وجود تشريعات وقوانين تشكل قوة اعاقة لتطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية الاكاديمية.
٣٠. قلة الاكاديميات المهنية والفنية والتطبيقية ومراكز البحوث والاقتصار الى المناهج العلمية الحديثة في التربية والاساليب والطرائق واعتماد اسلوب الحشد الذهني.
٣١. ضعف المناهج التقنية والعلمية وعدم استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية المستدامة.

٣٢. هجرة الكفاءات والملاكات العلمية الكبيرة الى خارج البلد لأسباب عديدة اهمها الظروف الامنية والاقتصادية والمهنية والعلمية.
٣٣. ضعف النعرفة الحديثة ووسائل الاتصالات في الجامعات والاكاديميات العراقية.
٣٤. التهميش المزمن للمراءة والشباب المثقف في المجتمع وتراجع فرص الحصول على العمل المناسب وما يتمخض عنه من اهدار الطاقات البشرية والكفاءات لرفد الحركة التنموية في العراق.

المحور الثالث: سياسات واستراتجيات تحديث وتطوير التنمية المستدامة في العراق

ان الظروف التي اجتاحت العراق بعد عام ٢٠٠٣ وما تمخض عنها من عمليات عسكرية واحتلال اميركي على العراق وما تلاها من احداث وازمات عديدة، حالت دون استمرارية نهج التنمية المستدامة، هذه الظروف كان لها تأثيرها المباشر على مؤشرات التنمية في العراق، من خلال عسكرة الاقتصاد وتدمير خدمات البنى التحتية الفنية منها والمجتمعات كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية، اضافة إلى ما لحق من خراب واسع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية منها والاجتماعية، اذ ادت الاحداث بعد عام ٢٠٠٣ الى نتائج مرعبة ومخيفة في جميع مجالات الحياة العامة الصحية والبيئية والاجتماعية والتربوية والعلمية والاقتصادية، وتعمقت مظاهر التردي والترهل الى الحد الذي افقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتماسك الذي كان عليه قبل احداث ٢٠٠٣ .

وان السياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة والمطروحة لم تزل دون المستوى المطلوب، فانخفاض مستوى الدخل وعدم العدالة في توزيعه وكذلك الزيادة في النمو السكاني، وتدهور شروط السكن، والانخفاض في نسبة التعليم وتفشي الامية وسوء الاوضاع الصحية والخدمات الضرورية، وقصور انظمة الحماية والتأمين الاجتماعي وصولاً الى مشكلات التفكك الاجتماعي، كلها تعتبر بمثابة مؤشر على الفشل المتواصل في السياسات المذكورة.

وإن عملية التنمية المستدامة تتطلب بشكل جوهري اشباع المطالب ومعالجة المستجدات الحديثة، وتعبئة الموارد البشرية والمادية لغرض اجراء التحولات الكبرى في المجتمع، وتأسيس بنى اجتماعية سياسية مختصة وغير مختصة تسانده وتؤدي وظائفه، وإن هذه العمليات مصحوبة دائماً بتوترات وتمزقات، أي ازمات يمر بها النظام السياسي تعرض جميعها بصورة مجتمعة وفي وقت واحد وبآثار مختلفة، ومن هذه الازمات (ازمة الهوية، ازمة المشاركة، ازمة الشرعية، ازمة الاندماج، وازمة التغلغل) وغيرها من الازمات، التي تؤثر في استقرار النظام السياسي، إذ يتطلب ان تعالج كلها على التعاقب لكي يصل المجتمع الى اقامة النظام الديمقراطي الحديث، خصوصاً الانظمة الجديدة ومنها النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

وبعبارة أخرى، إن اصلاح اوضاع التنمية البشرية بمؤشراتها نحو التحسن ومجاراة التقدم الهائل الذي حققته البلدان الاخرى في ميادين التنمية البشرية يستلزم تضافر جهود الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني نحو تحقيق الهدف الاسمى الا وهو اعادة بناء الانسان العراقي كشرط مسبق لعملية اعادة البناء والاعمار المادي، من خلال: (ابراهيم، ٢٠١٢: ١٨٤ – ١٨٥ و غدافة، ٢٠١٤: ١٠٩ – ١١٣ وهاشم، مصدر سابق: ٢٧٥ – ٢٨١)

١. ضرورة تدعيم سلطة القانون ومنحها كافة الصلاحيات لرصد الحالات المسيئة والفئات المقصرة ضمن اطار يحكم كافة الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية... الخ، والسعي نحو ضمان حقوق الانسان العراقي من خلال الانظمة والتشريعات، التي تؤمن تحقيق هذا الهدف.
٢. ضرورة قيام الدولة بتبني السياسات والبرامج التي تضمن حقوق الانسان العراقي.
٣. لابد من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية وزيادة فاعليتها من خلال توافر الارادة السياسية والمصداقية والشفافية في صنع القرار الاقتصادي والبيئي ويستدعي ذلك وجود قنوات للاتصال

يستطيع من خلالها المواطن العراقي ابداء الرأي، وهذا لا يتم بدون التفعيل الحقيقي لدور الجمعيات المتخصصة بحماية البيئة والشباب والمرأة وحقوق الانسان ..الخ.

٤. القضاء على الخلافات السياسية عن طريق النظر اولاً الى مصلحة الفرد العراقي فوق كل الاعتبارات مهما كان نوعها، والخروج من دائرة الشعارات الى التطبيق العملي لها، خصوصاً تلك التي تتعلق بالجانب الخدمي.

٥. تثقيف المجتمع وتوعيته عن طريق الندوات والمؤتمرات ووسائل الاعلام كافة بثقافة محاربة كل انواع الفساد الاداري باعتباره احد اهم الاسباب التي تقف وراء الهدر والضياع للموارد والتخصيصات المالية التي يمكن استغلالها في تمويل القنوات التنموية.

٦. الاسراع بعملية استكمال بناء مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية والاستفادة من التجارب الخاطئة السابقة لغرض تلافيها، لأن هذه المؤسسات تمثل ضرورة لابد منها لتأمين العملية بمجملها، فلا تنمية بدون امن واستقرار.

٧. الاهتمام الحقيقي ببرامج شبكات الحماية من خلال اعادة هيكلية نظام الحماية الاجتماعي القائم الذي لابد له ان يتضمن نظام للضمان الاجتماعي والتأمينات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي.

٨. تحقيق انتقال صحيح من اقتصاد حكومي مركزي مخطط هو حاضنة لإنتاج الاستيراد والثقافات الابوية الى اقتصاد ليبرالي تمارس فيه المبادرات الفردية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً.

٩. ضرورة تبني استراتيجية معينة تلاءم واقع الاقتصاد العراقي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة في العراق، في ظل الظروف التي يعيشها هذا الاقتصاد مع الحرص الشديد على جدية الوسائل والاهداف أولاً، وتوفر الارداة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق ذلك ثانياً، الى جانب التأكيد على بناء شبكة الضمات الاجتماعي وتقدين الاعانات المالية في حالات البطالة والعجز عن العمل والشيخوخة بما يؤمن الدخل الكافي والرعاية التي تسمح بالارتقاء بنوعية الحياة في البلد.

١٠. ضرورة السعي نحو انتشال الاقتصاد العراقي من مأزق الريعية، والسير بخطوات جادة نحو تنويعه، وذلك لغرض تأمين الموارد النقدية الضرورية لتمويل المتطلبات التنموية، وهذه العملية بمجملها تتطلب جهود كبيرة، وتستغرق مدة زمنية طويلة لجني الثمار.

١١. الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعات التحويلية والقطاع الزراعي..الخ كخطوة نحو تحقيق التوازن بين بنية الاقتصلد والمجتمع.

١٢. استكمال متطلبات البنى التحتية لتأمين القاعدة الاساسية لبناء الاقتصاد العراقي.

١٣. تبني سياسة استثمارية واضحة وعقلانية تشجع جميع الاطراف المحلية والاجنبية.

١٤. تمكين القطاع الخاص من القيام بدور جديد وفاعل في الاقتصاد العراقي وذلك لتلبية متطلبات تغيير البيئة الاقتصادية المشوهة الاحادية الجانب وبهدف قيام اقتصاد متوازن، وان تنمية القطاع الخاص ترتبط اولاً بتعزيز بيئة الاستثمار والسعي لتنويع الاقتصاد وتطوير سوق العمل والتوجه الجاد نحو حل معضلة البطالة.

١٥. تقديم الدعم المالي والفني والتقني للملاكات الوسطية من قبل الدولة لتنمية المبادرة الشخصية في إقامة المشاريع.

١٦. رسم استراتيجية اقتصادية – اجتماعية للمجتمع العراقي يتم من خلالها معرفة الواقع الاقتصادي – الاجتماعي، ومدى تأثيره في عملية تطور المجتمع مدعومة بالبيانات في مساعدة الباحثين للقيام بمهامهم البحثية وطرح تصوراتهم المستقبلية لتنمية المجتمع، ومستشرقة المستقبل وفق نظام ديمقراطي، من خلال: حصر الفئات الاجتماعية المتضررة من تداعيات تحولات الاصلاح الاقتصادي بصورة دقيقة وتطبيق برنامج الحماية الاجتماعية والتركيز على ضرورة منح

أولوية للمناطق والمحافظات الفقيرة للشروع في برامج تنموية، ووضع استراتيجية تنموية للمناطق الريفية واشراك المرأة، ومكافحة الفساد الاداري والمالي، ووضع خطط تنموية مستدامة اجتماعياً واقتصادياً ومراجعتها بشكل مستمر لتعزيزها في ضوء معطيات الواقع والتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والمحلي.

١٧. تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية واستصلاح الاراضي الزراعية عن طريق تخصيص الموارد اللازمة لذلك.

١٨. الاهتمام بتطوير ادارة النفايات الصلبة خصوصاً في مراكز المحافظات واشراك القطاع الخاص في هذه المهمة عن طريق شركات متخصصة يشترط في عملها الالتزام بالاشتراطات البيئية الصحية.

١٩. يجب توفير نظم الرصد المستمر لنوعية الهواء، وذلك لاجراء التقييم المستمر لاوضاع التلوث الجوي.

٢٠. ليس بالضرورة ان تتعارض الاعتبارات البيئية مع اعتبارات النمو الاقتصادي، حيث ان ترشيد استغلال واستخدام الطاقة يمكن ان يرفع كفاءة مصادر الطاقة وفي نفس الوقت يخدم الاغراض البيئية من خلال الحفاظ على هذه الموارد غير القابلة للتجديد.

٢١. ينبغي ان تضطلع السياسات والخطط والتنظيمات الحضرية بدور مركزي في اي استراتيجية وطنية لتشجيع التنمية المستدامة، كما ان حكومات المدن والبلديات تكون اطرافاً فاعلة مهمة في اي استراتيجية يؤمل لها النجاح.

٢٢. ان الآثار البيئية السلبية الناجمة عن انتاج النفط يمكن ترفيعا قدر المستطاع من خلال تطبيق طرق وتقنيات حديثة لمعالجة هذه الاثار.

٢٣. الاهتمام الجاد بمشكلة التصحر ومشكلة ندرة المياه ومشكلة توفير الطاقة الكهربائية، وهذه العملية تتطلب زيادة التخصيصات المالية والاستعانة بالخبرات والمهارات المحلية والاجنبية لمعالجة التردي الواضح في هذه الجوانب الثلاث.

٢٤. حل مشكلة السكن وبناء المجمعات السكنية في الحضر والريف لما يستوعبه هذا النشاط من ايدي عاملة عاطلة، بحيث تصبح هذه العملية المحرك لتشغيل كافة قطاعات الاقتصاد وخاصة الصناعية منها.

٢٥. وضع سياسة بيئية تستند للمسوح والاستبيانات والرجوع الى التقارير البيئية في الدوائر المتخصصة في المحافظات من خلال دراسة الواقع البيئي وكيفية تنفيذ الخطط والمراقبة مع الاستعانة بالخبراء والوزارات لاخرى وفقاً لعملية يخطط لها مسبقاً.

٢٦. الاستفادة من المؤسسات العلمية العالمية من خلال اجراء البحوث المشتركة وإتاحة الفرصة للباحثين العراقيين للاشتراك بالمؤتمرات العلمية العالمية التي تختص بمشاكل البيئة.

٢٧. التعاون بين وزارة البيئة والجامعات العراقية من خلال اقامة المؤتمرات والندوات التي تناقش الوضع البيئي في العراق.

٢٨. ضرورة ايجاد سياسة متكاملة وعادلة قائمة على تكافؤ الفرص في مسألة البعثات الدراسية وارتباطها بشكل أساسي بالحاجات المحلية للبلد، والاهتمام الجاد بهذه القضية لأنها تصب في النهاية في مصلحة المتطلبات التنموية المستقبلية للبد.

٢٩. بناء علاقات متوازنة بين القطاعين العام والخاص في المجال التعليمي وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في هذا المجال.

٣٠. النهوض بقطاع التعليم مع اجراء معالجات جذرية للاطار المؤسسي، تشمل: ضرورة تجديد النظام التعليمي للوصول الى مرحلة اتساع رقعة التعليم التربوية التي من شأنها رفد وتطوير تلك المؤسسات والتركيز على تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي للتربية والتعليم، وتدريب المعلمين، وتكييف المناهج الدراسية بما يتفق مع اصلاح النظام التعليمي، ومعالجة الفقر كخطوة

اساسية نحو محو الامية، والتوسع والتنوع في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي لمواجهة متطلبات سوق العمل، وتطوير الملاكات العلمية والتقنية وتطور العمليات التربوية والاكاديمية ووفق احدث الاساليب والمعايير الدولية المعتمدة دولياً، وتطوير المناهج التقنية ةالعلمية وذلك لضمان استجابتها للتحديات المعاصرة وعناصر التنمية الاقتصادية البشرية.

٣١. تسخير الامكانات الهائلة التي توفرها تقنية المعلومات من اجل احلال تنمية مستدامة شاملة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وذلك من خلال: تعزيز انشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية واعتماد الاليات القابلة للاستدامة، وتحسين اداء المؤسسات الخاصة من خلال مدخلات معينة مستندة الى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث انماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا، وتعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيما ان بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليد فرص عمل جديدة وتقليص الفقر، ووضع الخطط والبرانج التي تهدف الى تحويل المجتمع الى مجتمع معلوماتي، بحيث يتم ادماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع العمل على تحقيق اهداف عالمية كالاهداف الانمائية للالفية الثالثة.

الخاتمة

على الرغم من امتلاك العراق الامكانات المادية والبشرية، فأن التنمية المستدامة موضع قلق من خلال التراجع الحاصل لمؤشرات التنمية في مجال التعليم والصحة وزيادة فجوة التعليم. إذ تتصف مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بالضعف وعدم التطور، لذلك على الحكومة العراقية اتباع استراتيجيات وسياسات تعمل على تطوير وتحديث هذه المؤشرات من تعليم وصحة ودخل...، إذ توصل البحث الى عدة استنتاجات، اهمها:

١. عدم وجود مؤسسة خاصة تعنى بالتنمية المستدامة تأخذ على عاتقها بناء خطة تنمية مستدامة ومتابعة كل ما يتعلق بقضايا التنمية.

٢. انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في العراق نتيجة الواقع المتردي في مختلف مؤشراتها.

٣. تراجع المؤشرات البيئية في الاقتصاد العراقي مما ادى الى تدهور في مؤشرات البيئة الاقتصادية.

٤. تراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

٥. ادت الظروف التي مر بها العراق خلال الحقبة السابقة وما بعد ٢٠٠٣ الى تراجع مؤشرات التنمية المستدامة.

٦. الدمار الذي لحق بمعظم القطاعات الاقتصادية ادى الى الحاق اضرار بالبيئة العراقية.

٧. عدم وضع استراتيجية صحيحة للتخفيف من اثار الحرب.

٨. ضعف السياسات الاقتصادية المعتمدة وضعف مساهمتها في زيادة معدل النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي الاجمالي.

٩. ما تزال مشكلة تمويل التعليم والصحة مقيدة لغرض توسيع الخدمات بما يتناسب واحتياجات تمكين الناس منها، وان السياسات المتعلقة بالتعليم والصحة لا تتناسب مع الحاجة الى توفير الخدمات للجميع او تحسينها، وذلك لعجز المؤسسات التعليمية والصحية وتدني استيعابها في الوقت الذي تزايدن فيه احتياجات الناس.

١٠. انتشار مختلف مصادر التلوث في مختلف المناطق العراقية.

١١. عدم اهتمام المؤسسات الحكومية للرأس المال الفكري وان وجدت بعض التشريعات الخاصة بذلك، الا انه في الواقع العملي لا يوجد اهتمام واضح به.

١٢. ضعف انظمة الاختيار والتعيين للمناصب القيادية واعتماد اسلوب المحاصصة والاعتبارات السياسية.
١٣. ضعف الادارة وعدم استخدام الاساليب العلمية بالادارة لتحديد الرؤى المستقبلية ووضع الخطط اللازمة للوصول الى هذه الرؤى.

وتوصل البحث الى عدة توصيات، اهمها:

١. تبلور نظرية علمية دقيقة من قبل متخصصين لصياغة رؤية انمائية يتم من خلالها النهوض بواقع التنمية المستدامة، لأن ما يحصل الان ما هو الا اصلاحات هنا وهناك، اي اجراءات ترقيعية تتضارب في بعض الاحيات بعضها مع البعض الأخر.
٢. الشروع في رسم استراتيجية شاملة للتنمية في العراق تأخذ بنظر الاعتبار تقليل الاعتماد على النفط، كمصدر وحيد للإيرادات العامة وكون رئيس للدخل القومي، فتقلل من مخاطر الاعتماد على النفط، وتشج على اطلاق تنمية حقيقية وشاملة، تنمية تهتم بتحسين اوضاع الناس وتزيد من رفاهيتهم. رفع المستوى المعاشي لكافة ابناء المجتمع من خلال معالجة البطالة، بتكوين فرص عمل جديدة، وانشاء صناعات جديدة وبناء المستشفيات، وتعزيز الكوادر الطبية.
٣. تشكيل لجان وورش عمل متخصصة وعلمية في كل محافظة وبالتعاون مع الجامعات العراقية لخلق آلية عمل لخدمة المجتمع في كافة المجالات والتي تسهم في رفع مؤشرات التنمية البشرية في كل محافظة.
٤. وضع برامج تنموية تستند الى الستراتيجية من قبل متخصصين ومن ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة لرسم السياسة الاقتصادية للمحافظة بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية العامة.
٥. زيادة الاهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالتنمية البشرية خصوصاً على مستوى المحافظات الحضر والريف وعلى مستوى الجنس ذكر وانثى.
٦. رفع المستوى الصحي والتعليمي لكافة ابناء المجتمع.
٧. معالجة الفساد الاداري من خلال تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية لكون الفساد الاداري يؤدي الى استنزاف الموارد البشرية وعدم الاستغلال الامثل للموارد.
٨. مراعاة التفاوت بين المحافظات عند وضع خطط التنمية في مجال تنميتها البشرية بهدف وضع الحلول والمعالجات الجذرية من اجل الانتفاع بتنمية المحافظات وبالشكل الذي يساهم في تضييق الفجوة في مجال التنمية البشرية.
٩. اعطاء الاولوية القصوى للتعليم لأنه يعزز القدرة على تطوير مناحي الحياة الاخرى مثل تطور المجتمع، الرقي بالخدمات الصحية، والمساهمة في التنمية ودفع عجلة الاقتصاد.
١٠. تشجيع التحول الى الانشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الاسواق المحلية في القرى والمدن، من خلال ادخال تقنيات جديدة وزيادة انتاجية المشروعات الزراعية والمنشآت التجارية وتحفيز الفقراء للحمل بهذه الانشطة لرفع مستوى الدخل لهذه الاسر الفقيرة من خلال برامج تقدمها اللجان وورش العمل في كل محافظة.
١١. انشاء معامل لاعادة تصنيع القمامة والاستفادة منها والتخلص من اثارها السلبية على البيئة.
١٢. انشاء محطات لاعادة تقنية المياه الثقيلة ومياه الامطار الحامضية والتخلص من اثارها السلبية.
١٣. الاستخدام لامثل للموارد الطبيعية بما يعود للنفع العام مع الاخذ بنظر الاعتبار المحافظة على موارد الاجيال القادمة.
١٤. اعتماد الطاقات البديلة الاقل ضرراً على البيئة مثل الغاز، الرياح، الطاقة الشمسية والوقود الحيوي.
١٥. اعتماد تكنولوجيا نظيفة لا تثير مشكل بيئية.

١٦. تفعيل دور الاجهزة البيئية المختلفة وتدعيم قدراتها للقيام بمهام الرصد وفرض اللوائح القانونية.
١٧. الالتزام بالعمل البيئي ومكافحة مظاهر التلوث من خلال التوعية والارشاد وجعلها قضية اخلاقية قبل كل شيء.

المصادر:

١) ابراهيم حربي ابراهيم، التنمية المستدامة في العراق: مشاكل وحلول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الخامس، ٢٠١٢.
٢) احمد جاسم جبار الياسري، النفط ومستقبل التنمية في العراق، ط٣، العارف للمطبوعات، بيروت، ٢٠١٠.
٣) احمد جاسم جبار الياسري، مصدر سبق ذكره، ص٩٣ . وكذلك ينظر: عبد الحسين العنبكي، اقتصاد العراق النفطي: فرص تنموية خيارات الانطلاق، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٣.
٤) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، المركز والاقليم للسنوات ٢٠١١ – ٢٠١٢، رئاسة مجلس الوزراء لجنة الاشراف على اعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم، ٢٠١٢.
٥) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٤، المعني في التقدم بناء المنفعة لدرء المخاطر، نيويورك، ٢٠١٤.
٦) البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية الانسانية العربية، نيويورك، ٢٠٠٢.
٧) البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢، نيويورك، ٢٠٠٣.
٨) البرنامج الانمائي للامم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، نيويورك، ١٩٩٥.
٩) بسمة ماجد حمزة السعودي، الاحتلال الاميركي وتدهور الاوضاع الصحية في العراق، في: مجموعة مؤلفين، بصمات الفوضى وارث الاحتلال الاميركي في العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣.
١٠) حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (٢١)، مركز دراسات الكوفة، ٢٠١١.
١١) حنان عبد المنعم هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضروريات المستقبل، مجلة كوفة للدراسات، مركز دراسات الكوفة، العدد (٢)، ٢٠١١.
١٢) حيدر حسين غدافة، مسار التنمية البشرية في العراق، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٤)، العدد (٩) ٢٠١٤.
١٣) الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ المادة (٣٤ الفقرات اولاً/ ثانياً/ ثالثاً/ رابعاً).
١٤) رحمن حسن علي المكصوصي، ستراتيجيات التنمية البشرية والرؤيا المستقبلية لها في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك لعام ٢٠١٤، بغداد، ٢٠١٤.
١٥) سيرج لاتوش، تحديات التنمية: من وهم التحررالاقتصادي الى بناء مجتمع بديل، ط١، الشركة العالمية للكتاب، لبنان، ٢٠٠٧.
١٦) عبد الجبار محمود العبيدي، التنمية البشرية المستدامة بين طروحات العولمة والاستقلال، مجلة الحكمة، العدد (٤٢)، بيت الحكمة، بغداد، اذار ٢٠٠٦.
١٧) عدنان فرحان عبد الحسين الجواريني، التنمية المستدامة والحريات، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥.
١٨) علي الطراح وعثمان سنو، التنمية البشرية في المجتمعات النامية والمتحولة، ط١، بيروت، ٢٠٠٤.
١٩) علي عبد الهادي المعموري، سياسة الامن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥.
٢٠) عمر طارق وهبي القاضي، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصاديات النامية بين المهام والتحولات مع الاشارة لحالة العراث، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦.
٢١) كامل العضاض، تحديات وعوائق التنمية/ النمو في العراق كحالة شاخصة، مقال منشور بتاريخ ٧/ ١١/ ٢٠١٣، الانترنيت: http://iraqieconomists.net/ar/2013/11/07
٢٢) كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف الزبيدي، الصناعة النفطية في العراق التحديات والافاق، ط١، مركز العراق للدراسات، بغداد، ٢٠١٥.

٢٣) كامل كاظم الكناني وامنة حسين صبري، اللامركزية وادارة المجتمعات المحلية: دراسة تحليلية في التخطيط التنموي للتجربة العراقية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، سلسلة دراسات علمية يصدرها المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي، ٢٠٠٦.
٢٤) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠١٠ – ٢٠١١، مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١١.
٢٥) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣.
٢٦) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي لعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٣.
٢٧) محمد حسنين العجمي، الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية والتنمية البشرية، ط٢، دار المسيرة للتوزيع والنشر، عمان، ٢٠١٠.
٢٨) مخيف جاسم محمد، واقع التنمية البشرية في العراق في ضوء مؤشرات القياس الكمي لدليل التنمية البشرية: دراسة تحليلية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٧)، العدد (٢٢)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ٢٠١١.
٢٩) ندوة خليل، تحليل اتجاهات التنمية المستدامة في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (١٨)، ٢٠١٠.
٣٠) ورشة عمل مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، منظمة اليونسيف، بيروت، ٢٠٠٢.
٣١) وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ – ٢٠١٤، بغداد/ العراق، ٢٠١٤.
٣٢) وسن احسان عبد المنعم، الاقتصاد العراقي: الواقع والاشكاليات والحلول، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٦)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.